



قضايا وآراء

العدد (17610) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء 24 ذو الحجة 1447هـ - 10 يونيو 2026م

التحولات النظام الدولي ومخاطر العودة إلى استخدام القوة

التحولات النظام الدولي ومخاطر العودة إلى استخدام القوة

السول، بل يشمل فاعلين غير حكوميين وشبكات نفوذ عبارة للحدود. النتيجة هي توازن هش، قابله لانهتزاز، وأكثر عرضة للتصعيد غير المحسوب.

ثانيها هو الضوابط والتوازنات المؤسسية، فقد تراجعت قدرة المؤسسات الدولية على تنظيم استخدام القوة، سواء بسبب الانقسامات بين القوى الكبرى أو بسبب تجاوز هذه المؤسسات في حالات عديدة، حيث تتم معظم العمليات العسكرية خارج أطر جماعية ملزمة، مما يضعف فكرة الرقابة الدولية.

ثالثها هو النظام الدولي شهد تطوراً في أدوات المحاسبة القانونية، لكن تطبيقها ظل انتقائياً، القوى الكبرى والإقليمية نادراً ما تخضع لمسائلة حقيقية عن استخدام القوة، حيث تتكرر التدخلات دون عواقب قانونية تذكر. هذا الواقع لا يضيف فقط الثقة في النظام، بل يشجع على تكرار السلوك ذاته.

أما المعيار الرابع فهو القواعد والمعايير الحاكمة. فقد شهدت هذه القواعد تآكلاً تدريجياً، ليس من خلال الغائثا، بل من خلال إعادة تفسيرها. مفاهيم مثل «الدفاع عن النفس»، و«الضربات الاستباقية»، و«مكافحة الإرهاب» بل حتى «تغيير الأنظمة» أصبحت تُستخدم لتبرير طيف واسع من العمليات العسكرية. تحولت هذه المفاهيم إلى أدوات يومية في إدارة الصراع، ما جعل الخط الفاصل بين المشروع وغير المشروع أكثر غموضاً.

المعيار الخامس حول أساليب التسلح والخطط العسكرية، إزاء تطور التكنولوجيا وتدققها في دول بأحجام وقوة مختلفة، بل حتى بين

حكومات ومؤسسات غير حكومية لم يعتاد أن تكون تلك التكنولوجيا متاحة لها، وأقرب أمثلة على ذلك الخببرات التكنولوجية في الصواريخ والسيرات والتباين بين تكنولوجيات بالغة الدقة والعشوائية في آن واحد، خلطت أحياناً بين الأهداف العسكرية والمدنية وبين حسابات التكلفة والمادية والتأثير العسكري.

وعلى الرغم من هذا المشهد القائم بشكل متزايد، فإنه لا يمكن القول بأن النظام الدولي انهيار بالكامل، فهناك حدود لا تزال قائمة، تفرضها كلفة الحرب الشاملة، والتشابك الاقتصادي العالمي، وبشكل خاصة الردع المتبادل إذا توافر.

ومن أخطر وأسوآ تداعيات الاستخدام المتزايد والمفرط للقوة من دون محاسبة أن الاطراف المتنازعة والمجتمع الدولي تفقد إستراتيجياتا بمعدلات منتامية، بالاستهداف المفرط للأهداف المدنية، وبالقبول المتنامي لما تسمى «المخاطر الجانبية»، أثناء العمليات العسكرية والصدامات.

فسي رأبي، التحدي الحقيقي اليوم لا يكمن في تقلييل عدد الصراعات -وهو هدف يصعب تحقيقه في عالم متعدد الأقطاب- بل في إعادة بناء حد أدنى من التوافق حول قواعد استخدام القوة. من دون ذلك، سيستمر الانزلاق نحو نظام تحكمه موازين القوة أكثر مما تحكمه القواعد.

بكلمات أخرى، لم تصبح القوة بديلا عن النظام، لكنها أصبحت جزءاً من قواعده الجديدة، وهنا يكمن جوهر التحول.

○ وزير خارجية مصر السابق

حسابات الاتفاق مع إيران.. والجدل بين ترامب وأوباما

نفسها عندما فاوز إيران قبل أكثر من عقد.

إلى جانب هذه العوامل الثلاثة، هناك عامل الزمن السياسي، ولا يقل أهمية، فأوباما تفاوض مع إيران في نهاية ولايته الثانية وهو يسعى إلى بناء إرث سياسي طويل الأمد. أمّا ترامب فيفاوض في ظل استقطاب داخلي حاد وضغوط انتخابية وحزبية مستمرة. وهذا يخلق مفارقة مهمة: فحاجة ترامب السياسية إلى إعلان انتصار سريع قد تكون أكبر من حاجة إيران نفسها إلى الوصول إلى اتفاق سريع، الأمر الذي يمنح طهران هامشاً إضافياً للمناورة.

إذاً، عند العودة إلى ميعيار موازين القوى، يصبح من الصعب فهم كيف يمكن لترامب أن يحقق اتفاقاً أفضل جوهرياً من اتفاق أوباما، وهو يففاوض من موقع أقل تماسكاً: قوة عسكرية استُخدمت واكتشفت بدمجارج، حلفاء أقل التزاماً، اقتصاد عالمي أكثر هشاشة أمام اضطرابات الطاقة، وضغوط سياسية داخلية أكبر.

قد لا يكون الحل في حصول ترامب على اتفاق أفضل جوهرياً، بل في إخراج الاتفاق بصورة تبدو أفضل سياسياً وإعلامياً. وهذا ما يُعرف في أدبيات التفاوض بمخارج (حفظ ماء الوجه) (Face Saving) فقد يتضمنّ الاتفاق الجديد بنوداً تبدو أكثر صرامة، مثل تمديد فترات التقيد النووي، أو تعزيز آليات الرقابة والتفتيش، أو شروط أصعب وتدرّج طويل في فكّ الأرصدة المالية لإيران، أو حتى منح الشركات الأمريكية دوراً اقتصادياً أكبر في الاستفادة من أيّ افتتاح اقتصادي مستقبلي مع إيران. الفروق الجوهرية التي كان يطمح ترامب بتحقيقها، بالمقارنة مع اتفاق أوباما، كانت تقوم على معادلة «صفر نوي»، وتفكك البرنامج النووي الإيراني على طريقة «النموذج الليبي»، وحتى إسقاط النظام، وهو الهدف الذي شنت من أجله هذه الحرب بالتعاون مع إسرائيل.

هذه الفروق الجوهرية عن اتفاق أوباما يبدو أنّها تحوّرت أو تجرّ جزءً كبيرٍ منها، وربما سيواجه ترامب خيار قبول انقِصا لا يختلف جوهرياً عمّا توصل إليه غريمه أوباما. وعندما هسل ينجح ترامب في تسويق اتفاق مشابه لاتفاق أوباما، أو ربما أقل من حيث المضمون الاستراتيجي، أمام الرأي العام الأميركي وكأونه انتصار أكبر؟

○ أكاديمي مختص في العلاقات الدولية

الانتخابات الإسرائيلية وتوقعات التصعيد الصهيوني في الضفة الغربية وغزة

مليئة بالمخاطر والتحديات، ويضع الفلسطينيون أمام واقع معقد يحتاج إلى أكبر قدر ممكن من الوعي والوحدة والصمود في مواجهة ما قد تحمله الأيام القادمة.

في عيد هذا العام، سافرت إلى يعبد في رحلة يفترض أن تستغرق ما بين ساعة وساعة ونصف تقريباً، لكن الزمن في الضفة الغربية المحتلة لا يقاس بالمسافات وحدها، بل بالهواجز العسكرية والبوابات والسواتر والإغلاقات التي تتحوّل الطريق القصير إلى رحلة طويلة ومعقدة وملبّنة بالوتور. وما إن يبدأ المرء السفر حتى يكتشف أن الشارع هنا ليس مجرد وسيلة للانتقال بين مكان وآخر، بل هو جزء من واقع سياسي وجغرافي يفرض نفسه على تفاصيل الحياة اليومية.

خلال رحلتي رأيت كل أنواع الشوارع: شوارع التقافية واسعة، وشوارع هامشية ضيقة، وطرق محطمة، وأخرى مضاء بعناية، وشوارع مستقيمة تمتد مسافات طويلة، وأخرى ملتوية تتعرج بين التلال والقرى. غير أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو أنها نتاج هندسة خاصة فرضتها ظروف الاحتلال. فهندسة الشوارع في الضفة الغربية ليست مجرد عملية تخطيطي عمرانسي، بل هي في كثير من الأحيان، أداة لإعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والمكان.

ومن هنا تبدو شبكة الطرق في الضفة الغربية في ظل الإجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال أكثر من مجرد بنية تحتية، إنها وسيلة لإعادة توزيع السكان، وتعميق العزل بين المناطق، وخلق مزيد من الاعتماد على مسارات محددة تخضع للمراقبة والتحكم. ولهذا يشعر كثير من المسافرين بأن الطريق ليس فضاء محايداً، بل تجربة تذكرهم باستمرار بالقيود المفروضة على حركتهم وحياتهم اليومية.

إن السفر في الضفة الغربية يبقى تجربة محفوفة بالاحتمالات غير المتوقعة؛ فالحاجز قد يغلق فجأة، والبوابة قد تعطل الرحلة، والطريق قد يتغير مساره في لحظة. لذلك لا تبدو الشوارع هنا مجرد خطوط على الخريطة، بل هي تعبير عن واقع معقد يترك أثره في الإنسان والمكان معاً. ولهذا فإن أي نقاش حول الطرق في الضفة الغربية لا يمكن أن يقتصر على الهندسة والموصلات فقط، بل يجب أن يتناول أيضاً علاقتها الاجتماعية والاقتصادي والإنساني، ودورها في تشكيل العلاقة بين الناس وأرضهم ومستقبلهم. شبكة الطرق في الضفة الغربية المحتلة رؤية سياسية وتخطيطي اقتصادي وخطة أمنية، والعضلة هنا ال التصعيد الصهيوني المتوقع خلال فترة الانتخابات الإسرائيلية القادمة يجعل الأوضاع في الضفة الغربية أكثر تعقيداً وحصاراً لكل جوانب الحياة للسكان الفلسطينيين.

○ مدير مركز المتوسط للدراسات الإقليمية

الفيلسوف الفرنسي الراحل «إدجار موران» ورؤيته للنظام العالمي

ثمة مبادئ أساسية عند موران ينبغي الأخذ بها في تفسير الواقع. المبدأ الأول يقول إن تفكيرنا في أي نظام ينبغي أن ينطلق من نظرة كلية له قبل أن نتطرق لأجزائه. فإذا فكرنا مثلاً في المجتمع ككتلة علبنا دراسته بوصفه كذلك قبل أن ندرس خصائص كل فرد فيه على حدة مع ملاحظة أن كل فرد سيضطر إلى كبح وتعطيل بعض خصائصه الذاتية بسبب اندماجه في النظام المجتمعي، ومعنى ذلك أنه إذا كان الأفراد هم الذين يصنعون مجتمعهم، فالمجتمع بدوره ينتج هؤلاء الأفراد ويؤنسئهم.

ويعلق موران على المبدأ بقوله: «إن بعض خصائص الأجزاء (الأفراد) قد تتجسج وتتعطل بفعل منظومة الكل

ومقتضياته ولكن يظل الكل (المجتمع) حاضرًا في كل جزء من أجزائه».

أما المبدأ الثاني فيقول إن الكائنات الحية قادرة على التنظيم الذاتي لنفسها في البيئة التي تعيش فيها فهي بمثابة أنظمة «تنتج ذاتها بنفسها، لكنها تستهلك في الوقت نفسه طاقتها الداخلية في سعيها للحفاظ على استقلاليتها ولذلك فهي تضطر اضطرارًا إلى استمداد الطاقة من بيئتها التي تعتمد عليها لكي تكون مستقلة وهنا تبدو المفارقة. لأن كل كائن ينزغ إلى الاستقلال بذاته ولكي لا تنفذ طاقته يلجأ إلى البيئة التي يريد الاستقلال عنها لكي يستمد منها ما يحتاجه من طاقة ومن ثم تنشأ فكرة «الاستقلالية التابعة» المتناقضة ظاهريًا. ومعنى ذلك أن التنظيم الذاتي للكائن الحي لا يمكن البتة فصله عن بيئته.

والمبدأ الثالث يقول كل كائن من الكائنات يحتوي في داخله على قطبين متعارضين ويسببهما يعيش حالة من التوتر الدائم. فالكائن بوصفه نظامًا يسعى إلى الاحتفاظ بسماته التنظيمية والحفاظ على استمراريتها يحمل في ذاته في نفس الوقت صرْبًا من اللانظام والفوضى التي تهدد بقائه واستقراره ويصير التحدي الأكبر أمامه هو أن يكافح في داخله، عليه أن يبدع حلولاً ووسائل جديدة يمكّنه بها مواجهة حالة اللايقين التي تحاصره وتهدهد في بقائه. أما المبدأ الرابع فيؤداه أن الكائن مهما ناخض من أجل البقاء فإن الفوضى لا يمكن زيمتها أبدًا؛ لأنها الخلفية الدائمة لوجودنا وعلينا أن نتعلم العيش معها.

«يجب علينا أن نتحلل اللايقين بقوة وحيوية».

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي

بكلية الآداب – جامعة حلوان.

○ الأشهر الثلاثة القادمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً في القدس، هي أشهر خطيرة جداً، وحقيقة قد تتسون حيلياً بأحداث ومخاطر متوقعة وغير متوقعة. فما يجري اليوم في شوارع الضفة وقراها ومدنها ومخيماتها من اعتداءات واقتحامات وعمليات طرد وتضييق لا يمكن النظر إليه باعتباره أحداثاً منفصلة، وإنما هو جزء من مشهد أكبر قد يتطور بصورة أكثر خطورة خلال الفترة المقبلة.

أولاً، يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تريد أن تسجل نصراً سهلاً وسريعاً وبدون كلفة كبيرة على جبهة تعتبرها مضمونة إلى حد كبير، وهي الجبهة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك فإنها

قد تتجه إلى المزيد من الإجراءات التصعيدية والسياسات التي تستهدف الأرض والإنسان والمؤسسات الفلسطينية، لأنها تعتقد أن هذه الساحة هي الأقل كلفة والأكثر قدرة على تحقيق مكاسب سياسية داخلية.

إلى جانب ذلك، دخلت الأحزاب الإسرائيلية مبكراً في أجواء الحملات الانتخابية، وكل حزب يسعى إلى تسجيل إنجاز يقدمه لجمهوره. وللأسف فإن هذه الإنجازات غالباً ما تكون على حساب الفلسطينيين، سواء من خلال قرارات سياسية أو إجراءات ميدانية أو عمليات عسكرية أو تضييق اقتصادي. وكما تسميها إسرائيل، فإن الجبهة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تبقى بالنسبة لها ساحة يمكن استعراض القوة فيها وتحقيق مكاسب انتخابية سريعة.

ومن هنا، فإن أي زعيم سياسي أو أي حزب متطرف قد يحاول تسجيل نصر لفظي أو استعراضي أو حتى فعلي يمكن تحقيقه بسهولة على الأرض الفلسطينية، وهذا يرفع من احتمالات وقوع أحداث خطيرة جداً قد تمس السكان والحقول والبيوت والمجتمع الأهلي، وربما تمتد آثارها إلى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، مع احتمالات لفرض المزيد من الضغوط المالية وتجفيف الأموال ومحاولة تخفيض السقوف السياسية إلى أدنى مستوى ممكن، بما يتعكس على الحقوق الفلسطينية والمطالب الوطنية والجهود السياسية المبذولة. لهذا السبب اعتقد أن الأشهر الثلاثة القادمة تستوجب قدرًا عالياً من الانتباه والحذر، خاصة أن الاعتدال داخل إسرائيل تراجع إلى حد كبير، ولم تعد الأحزاب الإسرائيلية تتحدث عن العلاقة مع الفلسطينيين إلا بغموض شديد وإشارات غير واضحة، ومن دون أي حديث جدي عن الدولة الفلسطينية أو نعتيوية سياسية حقيقية.

بل إن كثيراً من الأحزاب الصهيونية لا تنتكر فقط للحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما تتعامل أيضاً مع العرب الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي باعتبارهم خارجين عن شرعية سياسية حقيقية، ولا ترغب بإشراكهم في الحكومات أو منحهم دورًا مؤثرًا في صناعة القرار.

لهذا كله، فإن اليمين الإسرائيلي بكل تدرجاته وبكل ألوانه يزداد تطرفاً يوماً بعد يوم، وهو ما يجعل المرحلة المقبلة

في يوم الجمعة الموافق 29 مايو، رحل عن عمر ناهز 104 أعوام عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي إدجار موران، أحد آخر المفكرين العمالقة الذين لم يكتفوا بتفسير العالم، بل سعوا إلى تعليم الإنسانية من جديد الطريقة ذاتها التي ينبغي أن تفكر بها في هذا العالم.

برحله، لم تفقد الإنسانية مجرد أكاديمي مرموق أو فيلسوف موسوعي فحسب؛ بل فقدت شاهداً حياً على قرن كامل من التحولات العميقة والحروب والانهيارات والأوهام الجماعية والتسلّوات التي لم تتف يوماً عن ملاحقة الإنسان الحديث.

ورغم عمر موران المديد فقد ظل حتى لحظة مماته حائرًا مستنًالاً

ببؤاضعه الجم أمام تعقيد العالم وتشابكاته. فكيف فهمه؟ لكن كان من الممكن أن نفهم النعت المشتق من التعقيد والتركيب، عندما نصف الأشياء المحيطة بنا فنقول: «هذه المسألة مركبة ومعقدة»، أو «هذه الآلة معقدة»، فإن من الصعوبة الإحاطة بالذلات الفلسفية والإبستمولوجية لفكرة «التعقيد» في ذاتها.

تلك هي الإشكالية الجوهرية التي كرس لها إدجار موران مقالاته ومؤلفاته وأحاديته من أجل تأسيس نظريته الفلسفية حولها. إذ لا يكاد يخلو حديث له عن فكرة التعقيد عند تناوله أنظمة الواقع وكائناته الحية. إن نظرية «التعقيد» لموران هي أشبه بعمارة فلسفية شهاقة تفوق ناطحات السحاب علوًا. يفرق موران في نظريته بين نوعين من التفكير نوع اختزالي أحادي ونوع شامل مركب. النوع الأول هو الذي يهيمن تقريباً على ذهنية الغالبية العظمى من البشر وفيه يقول: «لقد اعتدنا على تجزئة الواقع إلى شخائبا، بحيث ندرس كل جزء منه على حدة وفق منطق «تقسيم العمل العلمي».

وقد أتاح لنا ذلك فهم بعض جوانب الواقع بصورة أفضل، لكنه لم يمكّننا من فهم الواقع في كيفية اشتغاله ككل متكامل. إن مشكلتنا الحقيقية تكمن في أننا تعلمنا الفصل باتقان مفرط بين شرائح الواقع والأجدر بنا لكي نفهمه أن نتعلم الربط بينها، والربط لا يعني مجرد وصل الأشياء بعضها ببعض، بل إقامة علاقة دائرية تفاعلية بينها. ثم يضيف موران ملاحظة مهمة بقوله: «اعتاد الإنسان أن يفسر ظواهر الواقع وفق مبدأ الحتمية ونوهم بذلك أنه يفهمه لكن الواقع مختلف تمامًا عن تصووره له فهو واقع مركب لا يمكن فهمه بمنهج أحادي اختزالي». وإنما يلزمه منهج خاص يتفق مع طبيعته المركبة والعلاقات المتشابهة بين أجزائه والربط بينها في معرفة موحدة وماذا عساه أن يكون المنهج الأمثل لفهم الواقع المركب؟



بقلم:

د. أحمد رفيق عوض ○

○ لم يعد السؤال المطروح اليوم ما إذا كان استخدام القوة قد ازداد بعد نهاية الحرب الباردة، بل كيف ولماذا أصبح أكثر حضوراً، وأقل خضوعاً للقيود التي سعى النظام الدولي إلى ترسيخها بعد الحرب العالمية الثانية. فالعالم لم ينزلق إلى حروب كبرى شاملة على غرار النصف الأول من القرن العشرين، لكنه في المقابل لم يحقق الوعد الذي رافق نهاية الحرب الباردة: نظام دولي أكثر انضباطاً، تحكمه قواعد واضحة ومسائلة فعالة.

في تقديري، ما حدث هو تحوّل نوعي في طبيعة استخدام القوة. لم تعد الحرب حدثاً استثنائياً، بل أصبحت أداة سياسية تُستخدم بدرجات متفاوتة، وبأشكال متعددة، من التدخلات العسكرية المباشرة إلى الحروب بالوكالة، مروراً بالضربات المحدودة والعمليات السبريائية. ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة هو انخفاض عتبة اللجوء إلى القوة، حتى إن ظلت كلفة الحرب الشاملة وادعاً قائماً.

هذا التحول لا يمكن فهمه من دون التوقف عند لحظة ما بعد الحرب الباردة، حين انقرضت الولايات المتحدة بالهيمنة الدولية، ما أتاح لها، ولحلفائها أحياناً، استخدام القوة في سياقات متعددة، كما في حرب العراق.

غير أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً. فمع صعود الصين واستعادة روسيا عافيتها على المسرح الدولي خاصة بعد حرب أوكرانيا أصبح العالم أكثر تعددية، لكن أيضاً أكثر سيولة، وأقل قابلية للضبط.

غير أن التأثير الأعمق لهذا

○ تقوم الحكمة السائدة (Conven-

tional Wisdom) في تحليلات سياسية كثيرة على افتراض بسيط: إذا كان دونالد ترامب سيوقع اتفاقاً نووياً جديداً مع إيران، فلا بد أن يكون اتفاقاً أفضل من الذي وقّعه باراك أوباما عام 2015. فترامب، سياسياً ونفسياً، لا يستطيع أن يقبل ما يبدو أقلّ ممّا حصل عليه أوباما، خصوصاً أنّه بنى جزءاً كبيراً من خطابه السياسي على مهاجمة ذلك الاتفاق واعتباره «أسوأ اتفاق» أبرمته الولايات المتحدة.

لكنّ هذا الافتراض، على وجهات النظر السياسية الظاهرية، يتجاهل قاعدة أساسية في علم التفاوض. فالاتفاقات لا تعكس رغبات القادة أو حاجتهم إلى تسجيل انتصارات سياسية فحسب، بل تعكس قبل كل شيء موازين القوى القائمة لحظة التفاوض. ولذلك: السؤال الأكثر أهمية ليس: ماذا يريد ترامب؟ بل: ما الذي تسمح له موازين القوى بالحصول عليه؟ من هنا، تبدو المفارقة أقلّ ميلاً لصالح ترامب ممّا تفترضه الحكمة السائدة. فالولايات المتحدة التيفاوضت إيران في عهد أوباما كانت تمتلك أدوات ضغط متعددة ومتكاملة: تهديد عسكري فعّال لم يستهلك، وتحالف دولي واسع، وإجماع أمريكي – أوروبي نسبي، وعقوبات اقتصادية مؤثرة ضمن بيئة دولية أكثر استقراراً. أمّا ترامب، فيدخل التفاوض في ظروف أكثر تعقيداً وربما من موقع أضعف، رغم ارتفاع منسوب الخطاب العسكري.

أولاً، فسي ميزان القوّة العسكرية، تكمن فعالية القوّة غالباً في التهديد باستخدامها أكثر ممّا تكمن في استخدامها الفعلي. احتفظ أوباما بالخيار العسكري أداة ردع وضغط من دون أن يستنزفه في حرب مفتوحة. أمّا ترامب، فإنّ استخدامه القوّة العسكرية ضدّ إيران قد يكون قد أضعف القيمة التفاوضية لهذه الورقة بدلاً من تعزيزها. فالقوّة عندما تُستخدم ولا تحقق أهدافها السياسية الكبرى تكشف حدودها أكثر ممّا تعزّز هيبته.

في الحالة الإيرانية، إذا كان الهدف الأقصى إسقاط النظام، أو فرض استسلام سياسي واضح، فإنّ عدم تحقيق هذا يمنح طهران فرصة للقول إن واشنطن استخدمت أقصى أدواتها ولم تنتج في فرض إرادتها. وعندما يقتنع الطرف المقابل بأنّه استطاع الصمود أمام الضغوط العسكرية المباشرة، يصبح أقل استعداداً لتقديم تنازلات جوهرية على طاولة المفاوضات.